

كي بي إم جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠
مبني ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧ ٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦ ٧٤١١
الموقع الإلكتروني: home.kpmg/qd

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة قطر للتأمين ش.م.ع.ق

تقرير حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كلفنا مجلس إدارة شركة قطر للتأمين ش.م.ع.ق ("الشركة") للقيام بمهام تأكيد محدود على تقييم مجلس إدارة الشركة لما إذا كان لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بالالتزام بالنظام الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة ولما إذا كانت الشركة ملتزمة بموجاد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي متطلبات المادة ٤ من النظام. قدم مجلس الإدارة تقييمه لما إذا كان لدى الشركة عملية مطبقة للالتزام بنظامها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة ومدى التزام الشركة ببنود النظام ("البيان"), الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ١٢ مارس ٢٠٢٣، والذي سيتم إرفاقه كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسئولية صياغة وتطبيق والحفظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركون في إعداد البيان بشكل صحيح، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح التي تطبق على أنشطة الشركة.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعده مجلس الإدارة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد محدود استناداً إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب التخطيط لإجراءاتنا وأداءها للحصول على مستوى ذي معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية على أن لدى الشركة عملية مطبقة للالتزام بنود هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات بنود النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمناً السياسات أو الإجراءات بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للتزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للالتزام الشركة بنود النظام والظروف الأخرى للمهمة، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن ينشأ عنها عدم التزام جوهري.

وفي سبيل التوصل إلى فهم العملية المطبقة من قبل الشركة للالتزام بالنظام الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات ذات الصلة ولمدى التزامها بمتطلبات بنود النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضمنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد محدود مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة العملية المطبقة من قبل الشركة للالتزام بنظمها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كانت ملتزمة بمتطلبات بنود النظام، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل في مداها عن مهمة التأكيد المعقول. بناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتطوّر على تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

تتضمن الإجراءات المؤدلة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة عملية مطبقة للالتزام بنظامها الأساسي وبنصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة بنود النظام؛
- فحص الأدلة المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة ببنود النظام؛
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

جزء من هذه المهمة، لم نقم بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

ت تكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي سترجع في تقرير حوكمة الشركات السنوي للشركة والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيرجيان البيان وتقرير التأكيد المحدود من جانبنا في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحكومة والمتطلبات القانونية تعتمد على تطبيق الموظفين للإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كان إجراء الالتزام قد تم تنفيذه بصورة فعالة وفي بعض الحالات لا يحتفظون بتتبع تدقيق. كما ينبغي الملاحظة أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام يتبع أفضل الممارسات التي قد تختلف من شركة لأخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة بها. تخضع المعلومات غير المالية إلى المزيد من القيود المتصلة عن المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقييم مجلس الإدارة للعملية المعدة لضمان الالتزام بالنظام الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة الالتزام بالطرق المستخدمة لتحديد مثل هذه المعلومات. بسبب القيود المتصلة لضوابط الرقابة الداخلية على الالتزام بالقوانين ولوائح ذات الصلة، متضمنة احتمال التواطؤ أو التخطي غير السليم من جانب الإدارة للضوابط، قد تحدث تحريفات جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

تم إعداد البيان لاستيفاء الاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم العملية المطبقة للالتزام بالنظام الأساسي للشركة وبنصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بنزول النظام.

النتيجة

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المذكورة في هذا التقرير ورهنها بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبدّل إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى الشركة إجراءات مطبقة للالتزام بنظامها الأساسي، وقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة وإن الشركة ملتزمة بنزول النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولأقصى حد مسموح به قانوناً، فإننا لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية كما نرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن ينسخ أو يشار إليه أو يُفصّح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

يعقوب حبيقة
كي بي إم جي
سجل مراقب الحسابات رقم ٢٨٩
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،
رخصة رقم ١٢٠١٥٣



١٩ مارس ٢٠٢٣
الدوحة
دولة قطر

مرفق: تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة بنزول النظام.